أزمات الاقتصاد العراقي إصلاح التصدعات وسبل النهوض

أ.م.د. مروان عبدالمالك ذنون
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
marwan_alabasy@uomosul.edu.iq

المستخلص:

يواجه العراق حالة اقتصادية صعبة تتجاذبها مجموعة هامة من العوامل التي تبدو في كثير من الاحيان شديدة التناقض، الاقتصاد الريعي، المديونية المفرطة، التوقفات الفجائية والدائمية للموارد عن طريق التجارة وانخفاض اسعار الطاقة، الارهاب، انتشار السلاح، الفساد والهجرة، هي بعض المعضلات التي تواجه الاقتصاد العراقي، مما ترتب عليها ازمات متكررة في العقدين الاخرين نتج عنها اشكالات اقتصادية محلية ودولية أدت الى تراجع مستويات التنمية واهدار موارده الحالية والمستقبلية. يهدف هذا البحث الى التعرف على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي ترتب عليها لاحقاً ازمات مالية واخلاقية وسياسية وامنية، ثم نتصور اساليب وكيفية العلاج، ثم نقيس أثار العوامل الداخلية والخارجية المسببة في تذبذب النمو الاقتصادي باستخدام نماذج لقياس الاثار القصيرة والطويلة الاجل ثم اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة للفترة ١٩٩٥-٢٠١٧. واهم ما توصل له البحث ان الصعوبات التي يوجهها الاقتصاد العراقي ناتجة عن سوء ادارة الموارد الاقتصادية وتسربها الى الخارج مع عدم فعالية الاجهزة الرقابية والقضائية والتشريعية. اثبتت التقديرات في الاجلين القصير والطويل ان تزايد النفقات الحكومية الاستهلاكية وانتشار الفساد والمحسوبية وتدهور أسعار النفط هي من العوامل المشتركة في إعاقة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الازمة العراقية، العلاقة قصيرة وطويلة الاجل.

Iraqi Economic Crises
Repairing Rifts and Ways to Get Up

Assist. Prof. Dr. Marwan Abdul-Malik Thanoon
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

Iraq faces a difficult economic situation that is attracted by an important group of factors that seem often very contradictory, rentier economy, excessive debt, sudden and permanent stops of resources through trade and low energy prices, terrorism, arms proliferation, corruption and immigration are some of the dilemmas facing the economy Iraqi, resulting in recurring crises in the past two decades, has resulted in domestic and international economic problems that have led to a decline in levels of development and waste of current and future resources. This study aims to identify the problems that Iraq suffers from, and which are subsequently arranged by financial, moral, political and terrorist crises, then we envision the methods and methods of treatment, then we measure the effects of internal and external factors that cause fluctuation in economic

growth using short and long estimation method, and the Granger Causality direction The difficulties that the Iraqi economy faces as a result of mismanagement of economic resources and their infiltration abroad with the ineffectiveness of the regulatory, judicial and legislative apparatus. The estimates, in the short and long term, have proven that the increase in consumer spending, the prevalence of corruption and favoritism, and the deterioration of oil prices are among the common factors hindering economic growth.
Keyword: The Iraqi crisis, the relationship is short and long-term.

المقدمة

يواجه العراق حالة اقتصادية صعبة تتجاذبها مجموعة هامة من العوامل التي تبدو في كثير من الاحيان شديدة التناقض، الاقتصاد الريعي، المديونية المفرطة، التوقفات الفجائية والدائمية للموارد عن طريق التجارة وانخفاض اسعار الطاقة، الارهاب، انتشار السلاح، الفساد والهجرة، هي بعض المعضلات التي تواجه الاقتصاد العراقي، مما ترتب عليها ازمات متكررة في العقدين الاخرين نتج عنها اشكالات اقتصادية محلية ودولية أدت الى تراجع مستويات التنمية واهدار موارده الحالية والمستقبلية، وحسب أحد الاقتصاديين: جيم-رون فان الوقت أثمن من المال، يمكنك الحصول على المزيد من المال متى ما شئت، لكن لا يمكن الحصول على المزيد من الوقت» ليس نقص المال هو سبب الأزمات، بل العكس تماما هو الصحيح، فالأزمة هي التي تسبب نقص المال وضياعه؟

مشكلة البحث: لقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي ادت الى تذبذب معدلات نموه الاقتصادي فهل استطاع العراق تجاوز ازماته الداخلية والخارجية؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث الى التعرف على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي ترتب عليها لاحقاً ازمات مالية واخلاقية وسياسية وامنية، ثم نتصور اساليب وكيفية العلاج، ثم نقيس أثار العوامل الداخلية والخارجية المسببة في تذبذب النمو الاقتصادي.

فرضية البحث: ان الازمات الداخلية هي التي تخلق اشكالية في توزيع الموارد ولها دور اساسي في تقلبات نمو الاقتصاد العراقي أكثر من الازمات الخارجية؟

منهجية البحث: اعتمد البحث على التحليل المقارن من خلال القاء الضوء على طبيعة الازمة، اسبابها ونتائجها، ثم استعراض اثار سقوط العراق عام ٢٠٠٣ وما تبعه من تداعيات على اداء الاقتصاد العراقي رافقه استخدام منهج تجريبي لقياس الازمة واثارها على معدلات النمو الاقتصادي.

المحور الاول: الجانب النظري

شهد العراق خلال العقود السبعينيات إزدهارا اقتصادياً كان من الممكن ان يجعل العراق في مقدمة الدول الناهضة. غير ان ذلك الازدهار توقف منذ بدء الحرب العراقية الايرانية وفرض الحصار الاقتصادي الذي لم ينته الا بسقوط بغداد واحتلال العراق ولكن الخراب لم يتوقف إذ حمل رايته هذه المرة جنون الارهاب والطائفية والمحاصصة والجهل والفساد التي اصبحت تلازم كافة مرافق الحياة اليوم.....، وعلى مستوى الحكومة المركزية، أتاح مزيج الدولة الريعية الضعيفة الغنية بالموارد ،للجماعات المتنافسة، الاستيلاء على موارد الدولة ، وتدمير المؤسسات، وتقويض تنمية القطاع الخاص التنافسي.

١. **ماهية الازمة:** تعرف الأزمة بانها صدمه عميقة تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي والاقتصادي والاخلاقي. وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

- ❖ التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.
- ❖ الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

بينما تعرف الازمه السياسية بانها وضع اشخاص غير مناسبين او ليس لهم انتماء للوطن في ادارة مرافق الدولة واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المهمة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع. (عبد، ٢٠٠٩: ٣)

أسباب الأزمات: هناك مجموعة من العوامل تسبب حدوث الأزمات حاول الباحث حصر أهمها:

الشكل (١): أسباب الازمات

المصدر: نجادات، عبدالسلام، ٢٠١٠، الازمات المالية العالمية (الاثار والمسببات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد٢٧، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق ص ٤-٦.

IMF, (1999), "Global Repercussions of Crisis in Emerging Market and Other Conjunctural",1999.

٢. **مراحل الأزمات المالية:** تنقسم المراحل التي تمر بها الأزمة إلى ثلاث اجزاء: مرحلة ما قبل الأزمة، مرحلة حدوث الأزمة، ومرحلة ما بعد انتهاء الأزمة، ويمكن توضيحها كالاتي (عبابنة، ٢٠١١: ٣٣-٣٥):

أ. **مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة:** تعد هذه المرحلة ميلاد الأزمة، حيث تتكون أحداث ومواقف غير محددة المعالم في الاتجاه أو في الحجم أوفي المدى، وتتمثل أهميتها في محاولة استشراق الأزمة، والاستعداد للحيلولة دون وقوعها، أو الأعداد لمواجهتها عند حدوثها، ويعد ذلك تنفيسا لإفقادها مرتكزات النمو ومن ثم تحجيمها والقضاء عليها. الأزمات المالية لا تحدث فجأة وإنما تسبقها مقدمات ومؤشرات كثيرة تنبئ بقرب وقوعها، ومن هذه المؤشرات ما يتعلق بارتفاع نسب العجز المالي، والاستهلاك الحكومي، وارتفاع حجم الائتمان المصرفي والديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على القطاعات المصرفية، والتقلبات في أسعار الأسهم، وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتحولات الكبيرة في الأسواق المالية، وضعف نظام الرقابة والإشراف، وغياب الشفافية والإفصاح وغيرها مما يعد مقدمات لمولد أزمة مالية.

ب. **مرحلة حدوث الأزمة:** وتمر الأزمة بهذه المرحلة عندما لا يمكن السيطرة على متغيرات الأزمة المتسارعة، لتصل إلى نقطة الانفجار منذرة بخطر حقيقي على الاقتصاد، ويكمن ذلك في الصدمة وحالة عدم التوازن التي تحدثها. ولهذه المرحلة مؤشرات تتمثل في التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية وأسعار الأسهم والعقارات، وتزايد حالات الإفلاس، والاندفاع في سحب الودائع وإغلاق العديد من المشروعات، وتأميم بعض المؤسسات، وتقديم المساعدات للمؤسسات المالية من قبل الحكومات.

ج. **مرحلة انحسار الأزمة وانتهائها:** وتبدأ عندما يقوم واضعي السياسات والبنك المركزي بوضع الخطط اللازمة لمجابهة الأزمة عن طريق إعادة التكييف الاقتصادي ووضع برامج مالية ونقدية تقشفية، وإجراء الإصلاحات الضرورية في الإدارة والضوابط الرقابية والنظم الخاصة بالعمل للخروج من هذه الأزمة. ويمكن توضيح مراحل حدوث الأزمة عن طريق الشكل (٢): (نجادات، ٢٠١٠: ٣٩)

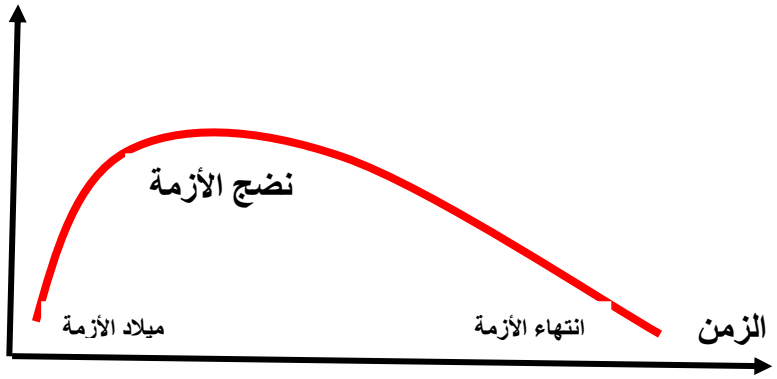

الشكل (٢): مراحل حدوث الأزمة

المصدر: عبابنة، عمر يوسف عبدالله، ٢٠١١، الازمة المالية المعاصرة تقدير اسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن

٣. **الازمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي وتداعياتها:** لقد مر على العراق أزمات عدة كانت بدايتها الحرب العراقية الإيرانية، رافقها حصار اقتصادي خانق، تبعها احتلال وتدمير شامل للبنى

الارتكازية والموارد البشرية والأخلاقية والسياسية لكل مقومات النشاط الاقتصادي. إن العراق لا يعاني من ندرة الموارد المالية والبشرية ولكن يعاني من سوء توزيعها وتبديدها في أوجه غير إنتاجية أو استغلالها بشكل غير اقتصادي.

انعكست تداعيات وتأثيرات الازمات المختلفة بشكل واضح وجلي من خلال تدهور أسعار النفط وهو المنفذ الاساسي الخارجي للازمة رافقه العديد من العوامل الداخلية المتمثلة بالاحتلال الامريكي للعراق والتدهور السياسي والاخلاقي وانتشار المحسوبية والرشوة وهبوط مستويات التعليم والصحه وتدمير البنى الارتكازية والطائفية والمحاصصة وغيرها من العوامل التي ساهمت في تدهور مستويات النمو الاقتصادي واعادة العراق الى أسفل مؤشرات النجاح العالمية. (زيني، ٢٠٠٩: ١٢).

لقد انخفض سعر النفط بسبب الأزمة العالمية ٢٠٠٨ بنسبة أكثر من ٦٠% عن أسعاره في ٢٠٠٧ حتى وصل إلى ٤٠ دولار للبرميل الواحد، مما أثر على تخصيصات الموازنة السنوية لعام ٢٠٠٩ وما تلاها من السنوات والذي انعكس بدوره على المنهاج الاستثماري. كما إن البنك المركزي العراقي خفض سعر الفائدة إلى ١٤% بدلا من ١٥% بهدف تخفيض نسب التضخم. وسجل سوق العراق للأوراق المالية هبوطا في بورصة الأسهم بمعدل ١٠% خلال عشرة جلسات متتالية، كما تأثرت السوق العراقية بسبب صعوبة وصول السلع الانتاجية والاستهلاكية وتدهور اسعار صرف العملة المحلية تجاه الدولار، كما زاد معدل الفقر من ١٨,٩% عام ٢٠١٢ الى ٢٢,٥% عام ٢٠١٧، وبلغت مستويات البطالة معدلات مرتفعة وصلت الى ٢٢% في عموم القطر بينما بلغت ضعفها بالمناطق في المحافظات الأشد تضررا. وبلغ عدد النازحين في الداخل حوالي ٣ مليون شخص وفي الخارج حوالي مليوني شخص. ولا يزال الدين الخارجي من أكثر المتغيرات تأثرا بالأزمة نتيجة لاستمرار حدوث صدمات اسعار النفط حيث بلغت نسبته حوالي ٥٧,٨% من اجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٧. يتضح من ذلك بان الأزمة المالية العالمية وصلت العراق كباقي دول العالم، وان عدم وضع سياسات احترازية واستباقية أدى إلى مزيدا من المشكلات في الاقتصاد. (عبادي، ٢٠١١) ويمكن تلخيص أثار الأزمة على الاقتصاد العراقي من خلال الجوانب الآتية:

أ. **الإيرادات الحكومية:** إن نسبة مشاركة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنات الحكومية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٧ بلغ أكثر من ٨٧% وهذه نسبة كبيرة جدا دلالة على مدى أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده على قطاع واحد وهو قطاع استخراج وتصدير النفط. من جهة أخرى نجد إن نسبة مشاركة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة الحكومية كانت اقل من ١٣% خلال السنوات المذكورة وهي نسبة محدودة جدا، وتأتي الإيرادات غير النفطية من الكمارك، رسوم إعادة الأعمار والضرائب على الدخل (الخاص بالأفراد والشركات والموظفين)، ودخل الفوائد، والمنقول من الهيئات والشركات العامة (المملوكة للدولة)، وأجور الخدمات، وضرائب ورسوم أخرى.

وبما أن نفقات الموازنة العامة تشمل النفقات التشغيلية التي يصعب تخفيضها، لكونها تتعلق بحياة الناس اليومية، ولمواجهة هذه النفقات، أي عند عدم توفر التمويل اللازم من جهة وضرورة السيطرة على حجم العجز من جهة أخرى، لجات الحكومة إلى تخفيض النفقات الاستثمارية، وهذا ما حدث بالفعل لموازنات ٢٠٠٩-٢٠١٦ عندما تبخر جزء كبير من التمويل نتيجة انخفاض أسعار النفط وتقلص عائد البلاد النفطي بالعملات الاجنبية من نحو ٦٢ مليار دولار في ٢٠٠٨ إلى عائد

أنحدر إلى ٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وما تلاها من سنوات، فضلا عن عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية في عدد كبير من المحافظات والاقاليم. إذ تستحوذ الموازنة التشغيلية على حوالي ٧٠% من الموازنة العامة يذهب منها حوالي ٢٠% إلى الرئاسات الثلاث، بينما يذهب حوالي ٣٠% إلى الاستثمار وهي نسبة ضئيلة جدا اذا ما رافقها انتشار الفساد والرشاوى وغياب الرؤية الاقتصادية وسوء توزيع في الموارد، وعدم الاتفاق السياسي وانتشار الارهاب في كافة انحاء القطر. البنك المركزي العراقي، (٢٠٠٣-٢٠١٧، صفحات مختلفة). (البنك المركزي العراقي، ٢٠١١: ٧٩-٨٠).

ب. **التجارة الخارجية:** تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية على تصدير النفط الخام بسبب انخفاض أو انعدام صادرات القطاعات الأخرى، وهو ما يعني إن النسيج الهيكلي الذي يجمع بين القطاعات الاقتصادية تتعدد فجواته، إذ يستورد العراق أكثر من ٩٠% من احتياجاته الاستهلاكية، وبنسبة اكبر احتياجاته الاستثمارية فضلاً عن، ما تسببه الأزمة من مضاعفة معدلات الأسعار العالمية في دول المنشأ وتدهور الاوضاع الامنية التي ترتب عليها صعوبة الاستيراد وارتفاع تكاليفه وبالتالي عجز الحكومة عن توفير مفردات البطاقة التموينية، وما رافقها من مشاكل اجتماعية ونفسية. (الفراجي، ٢٠٠١: ٦٥-٦٦).

ج. **اثار الازمة على القطاع المصرفي والسوق المالية:** تُعد السوق المالية العراقية حديثة النشأة مقارنة بالأسواق المالية الدولية، ويعود ذلك لأسباب عديدة من أهمها حداثة إنشاء الشركات المساهمة. وتضم السوق المالية العراقية التشكيلات الآتية:

المصارف وفروعها إذ يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام ٢٠١١ (اثنين وخمسين) مصرفاً، رابطة المصارف الخاصة في العراق تأسست بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٥ بمشاركة (تسعةَ عشر) مصرفاً خاصاً، شركات التأمين البالغ عددها (تسعاً وعشرين) شركة عراقية منها ثلاث شركات حكومية، هي الشركة الوطنية للتأمين، والشركة العراقية للتأمين، والشركة العراقية لإعادة التأمين فضلاً عن (ست وعشرين) شركة تأمين خاصة. صندوق توفير البريد الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور وإعادة استثمارها في مختلف المجالات، هيئة الأوراق المالية، شركات الصرافة التي تم تأسيسها في فترة التسعينات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي، ويقتصر نشاطها على بيع العملة الأجنبية داخل العراق، شركات التحويل المالي، وتعد من المؤسسات المالية غير المصرفية تستند في عملها إلى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي، شركات التوسط لبيع وشراء الأوراق المالية، شركات الاستثمار المالي، صندوق التقاعد وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم إذ تبلغ موجوداته بحدود (أربعمئة وخمسة) تريليونات دينار، أي ما يعادل (ثلاثمئة وثمانية) مليارات دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية للمتقاعدين، شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة، وهي من أحدث المؤسسات العاملة في السوق. (مظهر محمد صالح ٢٠٠٨: صفحات متنوعة).

حيث كان تأثير الأزمة على القطاع المصرفي والسوق المالية العراقية الاقل تضرراً بسبب الطبيعة البدائية للعمل المالي والمصرفي في العراق وعدم اندماج العراق بالسوق المالية العالمية، باستثناء الخوف على مصير الأموال العراقية في البنوك الأمريكية. (المعموري، ٢٠٠٩: ١١٣).

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

١. **الأنموذج القياسي:** أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النماذج والاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية (ذنون، ٢٠١٨: ١٨٧).

سنحاول في هذا الجانب تقدير وقياس إثر اهم العوامل المسببة للازمة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والمتمثلة بـ عرض النقود MS، اسعار النفط OILPR، النفقات الحكومية GOEXP، متغير وهمي للازمة العالمية CRSIS، الديون الداخلية SDEBT، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP. أجري الباحث اختبار العلاقة الديناميكية طويلة الاجل باستخدام نموذج VAR ثم اختبار العلاقة قصيرة الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM (Gujarati, 2011: 270-71)، ثم اجراء العلاقة السببية لكرانجر.

أ. **اختبار التكامل المشترك لجوهانسون- جليوس Johansen and Juseliu:** تشير نتائج الاختبار في الجدول (١)، الى رفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود اتجاه تكامل مشترك محدد بين المتغيرات Zero Co-integration Vector يشار لها I (0)، وقبول الفرضية البديلة التي توضح وجود على الأقل اتجاه تكامل واحد بين المتغيرات المقدرة وهذا يعني إن الخطأ العشوائي موزع توزيعا طبيعيا" وغير مترابط مع ذاته خلال الفترة الزمنية ومستقل عن كافة المتغيرات في المدى الطويل حيث تظهر معاملات كل من Trace and Egienvalue اكبر من قيمتها الجدولية وذات معنوية إحصائية مقبولة.

الجدول (١): اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون-جليس

Variables: GRO GOEXP OILPR CRISIS					
Tests		λ-max		Trace	
H_0	H_a	C.V.	k =1	C.V.	k =1
r= 0	=1	63.87	90.68**	32.11	45.77**
r ≤ 1	=1	42.91	44.91	22.62	25.82**
r ≤ 2	=1	25.87	25.28	19.38	17.5

المصدر : بالاعتماد علىبيانات البنك الدولي لسنة 2018 البرنامج الاحصائ "EViews "11.

ب. **انموذج VAR:** إن وجود تأثير ذو اتجاهين في الدالة يعني ضرورة وجود معادلتين أو مجموعة من المعادلات لوصف العلاقة بين متغيرين، فالمتغير التابع في المعادلة الأولى قد يظهر ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة في المعادلة الثانية وعندها يمارس دورا مزدوجاً فهو يوثر ويتأثر في أن واحد.

ج. **أنموذج متجه تصحيح الخطأ العشوائي Vector Error Correction Model (VECM)**:
هو تعميم لنموذج تصحيح الخطأ ويستعمل في حالة وجود اكثر من متغير تابع او سلسلة من المعادلات وهو يشتق من نموذج VAR وتسمى معادلته المعادلة المستهدفة Target Equation ويقيس لنا الانحرافات في الاجل القصير التي حالت من دون الوصول الى الاجل الطويل

ان التغير الزمني في المسار من المدى الطويل الى السكون في المدى القصير يعبر عنه رياضيا بالتغير، بمعنى ان الانحرافات في المدى القصير التي حالت دون الوصول الى التوازن

في الاجل الطويل وتقاس هذه الانحرافات بواسطة معامل او معاملات تصحيح الخطأ والذي يعتمد على عدد علاقات التكامل المشترك.

$$\Delta Y_t = \propto_0 + \propto_{ij} \sum_i^m \Delta X_{t-i} + \propto_{2k} \sum_k^n \Delta Z_{t-k} + \theta ECM_{t-1} + \mu_t$$

حيث إن ECM هو عبارة عن $ECM_{t-1} = Y_{t-1} - \propto_1 X_{t-1} - \propto_2 Z_{t-1}$ والذي هو الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة علاقات التكامل المشترك والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، وتعرف θ بمعامل سرعة التعديل " Speed of Adjustment " وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة (Maddale & Lahiri, 2009: 571-574).

٢. نتائج تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الاجل:

أ. نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل VAR**:**

$$GRO = 37.6 - 0.18GOEXP - 0.59OILPR - 0.32\ CRISIS$$

(4.2) (4.3) (8.3) (1.1)

R^2=0.81, Adj R^2= 0.73, F=9.1,(0.002), D.W=2.9

ب. نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل VECM:

$$GRO = 5.3 - 0.43\Delta GOEXP - 0.15\ \Delta OILPR - 0.129\Delta\ DEBT + 0.59\ \Delta MS - 0.89\ CRISIS - 0.23\ ECT$$

(1.94) (3.22) (1.3) (1.2) (2.1) (8.5) (3.8)

R^2=0.93, Adj R^2= 0.89, F=24(0/0001), D.W=2.1

يتضح من المعادلتين أعلاه بعض الحقائق المهمة:

- ان لكل من النفقات الحكومية وتذبذبات اسعار النفط الخام اثار سلبية واضحة على أداء لاقتصاد العراقي في المديين القصير والطويل.
- ان للازمة المالية العالمية (الصدمات الخارجية) اثار سلبية واضحة على اداء الاقتصاد العراقيفي الاجل القصير والطويل مما يشير الى عمق الازمة المحلية وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف مع الصدمات الخارجية.
- ان هذه النتائج تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية حيث تسببت الازمه العالمية الى انهيار اسعار النفط الخام والذي ادى بدوره الى انخفاض الايرادات الحكومية، رافقها احتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأنهيار الامن وتشكيل حكومة وقتية ادت الى زيادة النفقات الحكومية الى مستويات غير مسبوقه.
- ان استمرار العراق الاعتماد على عوائد النفط يعني مزيدا من التراجع في الاداء الاقتصادي وذلك لعدم توجه عوائد النفط الى الاستثمار بل تتسرب من الدخل اما بسبب الفساد او الانفاق الحكومي الاستهلاكي او لغسيل الأموال والتهريب.
- تشير الاختبارات القياسية الى ان هذه المتغيرات تفسر حوالي ٨١% من الاختلالات المسببة في تذبذب النمو الاقتصادي وان معامل F يجتاز الاختبارات الاحصائية.

- لو اخذنا متغير الازمة في العراق كمتغير مستقل نجد ان أكثر العوامل المسببة له هو تقلبات اسعار النفط.
- تم اسقاط المتغيرات عرض النقد والمديونية الداخلية لمحدودية السلسلة الزمنية وعدم معنوية المعاملات التقديرية.

٣. **نتائج اختبار العلاقة السببية لكرنجر:** يوضح الجدول (٣) اتجاهات السببية والذي يوضح من هو المتغير الذي يبدا بالتأثير على المتغير الاخر، اي من يؤثر اولاً، وذلك لإعطاء المخطط الاقتصادي مؤشرات تمكنه من البدء في الإصلاح. وقد اظهرت العلاقة السببية بعض الاتجاهات المهمة.

الجدول (٣): تقدير العلاقة السببية لكرنجر

The Direction of the relationship	F	Probability	Lags	Results	Relation Result
$Crisis \rightarrow Gro$	17.65	0.001	1	Cause	احادية
$Debt \rightarrow Gro$	8.69	0.011	1	Cause	احادية
$Debt \rightarrow Goexp$	3.86	0.071	1	Cause	احادية
$Oilpr \rightarrow Gro$	5.98	0.029		Cause	احادية
$Crisis \rightarrow Debt$	11.79	0.004	1	Cause	احادية

المصدر : بالاعماد على بيانات البنك الدولي لسنة 2018 البرنامج الاحصائي "EViews "11

يوضح الجدول الاتجاهات المختلفة التي يتوجب على المخطط الاقتصادي وواضع السياسة العراقي الاسترشاد بها عن معالجة الاختناقات ووضع أولويات تحقيق الأهداف:

- يتضح ان المديونية والأزمات وتقلبات أسعار النفط هي السبب الرئيسي لتذبذب النمو الاقتصادي العراقي، اذ أدت الازمات المتكررة منذ السقوط ٢٠٠٣ وحتى الان الى خلق فوضى في إدارة الدولة وغياب الدور الحكومي في معالجة الازمات وانتشار المحسوبية والفساد وتهريب رؤوس الأموال الى الخارج وتدهور الصناعة والزراعة والبنى الارتكازية.
- كما ان لتذبذب أسعار النفط المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة والحكومية كان له الأثر الكبير في تراجع أداء الاقتصاد العراقي، مما دفع الحكومة الى التوجه نحو الاقتراض الخارجي والداخلي مخلفة أعباء ثقيلة على الأجيال الحالية واللاحقة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات من أهمها:

١. ان الصعوبات التي يوجهها الاقتصاد العراقي ناتجة عن سوء ادارة الموارد الاقتصادية وتسربها الى الخارج مع عدم فعالية الاجهزة الرقابية والقضائية والتشريعية.
٢. اثبتت التقديرات في الاجلين القصير والطويل ان تزايد النفقات الحكومية الاستهلاكية وانتشار الفساد والمحسوبية وتدهور أسعار النفط هي من العوامل المشتركة في إعاقة النمو الاقتصادي.
٣. ان اتجاه العراق الى القروض لن يحل المشكلة لان القروض بلا وجود برنامج استثماري واضح وجهات رقابية على التنفيذ ووجود وقت محدد لانهاء تنفيذ المشاريع له ووجود خطط واضحة سنوية ومتوسطة الاجل له اهدار في الوقت والمال.

٤. ان مسحا لمؤشر الاستقرار والنظام لـ ١٤٤ دولة وضع العراق في اسفل القائمة، والاداء الحكومي حصل على تقيم صفر فمن يخاطر بالاستثمار في بلد من اسوء بلدان العالم من حيث الاستقرار والنظام وهو في الوقت نفسه من بين اشد الدول فساداً (Corruption Perception index 2018)

التوصيات:

١. تشخيص أولويات التنمية وهذا لا يتم إلا من خلال وجود أفراد أكفاء مؤهلين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية ومراكز اتخاذ القرار.
٢. إن للإدارة السليمة وتقنية المعلومات وتحسين مناخ الاستثمار ومكافحة الفساد أهمية كبيرة في اصلاح الاقتصاد العراقي وأصبح يقيناً أنها تجلب النجاح للمؤسسات التي تقودها.
٣. اعتماد عمليات التخطيط الاقتصادي واعادة توزيع الموارد وخاصة المالية منها بشكل كفوء.
٤. تطوير الموارد البشرية عن طريق تحسن نظام التعليم واعطاء حرية للجامعات في اتخاذ القرارات الخاصة بها وولا سيما في مجالي التدريب وتطوير المناهج، بما يرفع من اداء كوادرها ويحسن من نوعية مخرجاتها.
٥. الاستثمار في البنى التحتية واعادة تاهيل الطرق والجسور واعتماد التخطيط الحضري والاقليمي ووضع خطط مستقبلية للمدن هو من الاولويات الملحة للحكومة.
٦. الانفتاح على العالم الخارجي في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والتجارية والمالية.
٧. تقليص النفقات الحكومية عن طريق تقليص حجمها سواء الرئاسات الثلاث ام مجلس النواب ورفع كفاءتها.
٨. ان العملية التي يحتاجها العراق لكي ينمو هي القيام باصلاحات هيكلية تعتمد:

- ❖ تبني اقتصاد السوق وقيام الحكومة بدور يكمل للقطاع الخاص وليس متضاربا معه؟
- ❖ تنويع القاعدة الاقتصادية والانتاجية عن طريق اعادة تاهيل القطاع الصناعي وانشاء صناعات قائدة متقدمة تقنيا تعتمد على الموارد المحلية المتوفرة.
- ❖ رفع كفاءة قطاع الزراعة بتحسين طرق الانتاج ونوعية البذور والاسمدة.
- ❖ تشجيع الاستثمار الخاص
- ❖ تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي
- ❖ تشريع القوانين والانظمة التي تحمي المستثمر المحلي والاجنبي.
- ❖ دعم القطاع المصرفي وادخال التكنلوجيا الحديثة في ادارة المصارف وتشجيع المصارف خطوات التنفيذ لكي نحول النظرية الى واقع فعلي لابد من تحديد نقطة البدء التي ارها كما يأتي:

أولاً. تشكيل ثلاث مجالس:

١. مجلس اقتصادي من الخبراء والتكنوقرط والمختصين هدفه:

أ. رسم وتنفيذ الخطط الاستثمارية.
ب. تقديم الاحتياجات وممكنات العراق من الموارد (مواد اولية ، النفط، زراعة، صناعة).
ج. صياغة خطة قصيرة ومتوسطة الاجل لاولويات المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية.
د. دراسة مصادر التمويل المحلي والاجنبي.
ه. دور رقابي على الاداء وتنفيذ المشاريع.

٢. مجلس تخطيطي من كوادرنا الهندسية المحلية والاجنبية هدفه: رسم احتياجات العراق للمئة سنة المقبلة ووضع تصاميم هندسية تحافظ على تاريخه الحضاري، ولا بد من الاستعانه والتعاون مع شركات عالمية للتصميم الحضري والاقليمي لكي نحصل على افضل النتائج وبدون هدر للوقت والموارد.
٣. تشكيل مجلس الخدمة العامة ويتولى التنسيق بين حاجة الدولة من الايدي العاملة وتوزيع الخريجين من الجامعات والمعاهد الفنية والزراعية والخدمية والصناعية على القطاعات المحتاجه.

ثانياً. ترتيب المشاريع التنموية الأكثر أهمية ثم المهم وعلية يمكن وضع أولويات العراق كما يلي

١. تشكيل صندوق دعم اعمار العراق: تكون ايراداته من الموارد المحلية الداخلية والقروض ومساهمة القطاع الخاص والتجار وهبات الدول المانحة والقروض الميسرة من صندوق النقد الدولي.
٢. التنسيق مع الجهات الدولية المانحة والمنظمات العالمية غير الحكومية للاستفادة من خبراتها في التخطيط والتنفيذ والاعمار.
٣. توفير الامن: لا بد من مسك الملف الامني بيد من حديد لأن راس المال جبان يبحث عن البيئة الآمنة والعناية بالقطاع التمويلي وفتح المصارف والبنوك والتوجه بقوة نحو المصارف الاهلية مستخدما التكنلوجيا الحديثة. كما لا بد من وضع سياسة نقدية ومالية قصيرة ومتوسطة الأجل تعتمد على الرقابة والتقييم المستمر لما تحقق ولما يجب ان يتحقق.
٤. معالجة الفساد وبقوة عن طريق كشف وتشخيص المفسدين سرا ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة ومن ثم محاكمتهم وانزال اشد العقوبات بحق الجرائم المالية وغير المالية التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي. إن تفشي الفساد يعني تدني ايرادات الحكومة وتشويه صورة العراق وسوء الخدمات وخسارة المدخرات المحلية. ونقترح هنا بعض الافكار مثل استغلال اوقات الدوام بشكل امثل في العمل، زيادة عدد الشبابيك، اعتماد النظام الالكتروني، انجاز المعاملات لقاء ثمن كإيراد للحكومة. وأقامة مشاريع زراعية وصناعية لزج الشباب العاطل عن العمل وجعل تلك المشاريع تعمل بنظامين صباحي ومسائي وفي هذه الحالة نستوعب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من الشباب مما سيضاعف من الإنتاج ويوفر العملات الأجنبية.
٥. الاعتماد على مشروعات تنفذ بطريقة الشراكة الذكية بين القطاع الخاص والعام والاجنبي الأستناد الى مبدأ الشراكة الذكية في الأنتاج والتوزيع والتخطيط أعتماداً على حقيقة أن أي اقتصاد يتكون من عدة عوامل (الفرد، المجتمع، الحكومة، القطاع الخاص الاستثمار الاجنبي، الخدمات وسائل الاعلام) تدعم بعضها بعضا وانه كلما اتسعت السوق كانت هناك امكانية تكاملية وربحية أكبر في الداخل والخارج. وتستند الفكرة على مبدأ أربح أنت والاخرين، وأستفد انت وجارك، وأجعل المدينة بيئة أكثر ربحاً. تنفيذ هذه الشراكات يجب ان يعتمد على التمويل الذاتي والاستفادة من تجارب الاخرين في معالجة بعض المشكلات وهو أفضل وأقصر طريق لتسريع عملية الاصلاح مثل تدوير النفايات (المانيا) والطرق المشتركة (ماليزيا) والشراكة مع الشركات الاجنبية مدن صناعية جاهزة (تركيا).

ثالثاً. تنويع وتطوير مصادر التمويل:

١. السيطرة على المنافذ الحدودية للمدن واعادة فرض التعريفة الكمركية (الكترونيا) على مداخل المدينة مما سيوفر ايرادات كبيرة للمدينة ويمنع التهريب ويشجع على زيادة الانتاج المحلي.
٢. عوائد السياحة.

٣. مساهمة القطاع الخاص عن طريق الحصص النسبية.
٤. القروض من الدول المجاورة.
٥. اعتماد اساليب الشراكة مع الدول المجاورة.
٦. اعتماد نظام الجباية للخدمات الحكومية.
٧. التبرعات من المواطنين والشركات.
٨. الاستغلال الامثل للموقع الجغرافي للمدينة كونها مركز مهما لنقل البضائع والخدمات براً وجواً من تركيا وسوريا وشمال لعراق.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠١٧، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية، النظم المالية، والتنمية مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠١٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
٣. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧)، بغداد، العراق.
٤. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، ٢٠١١، بغداد، العراق.
٥. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٧، بغداد، العراق.
٦. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤)، ٢٠١٥، بغداد العراق.
٧. أ.د. مظهر محمد صالح، ٢٠٠٨، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي/ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتنمية والتطوير/بغداد.
٨. ذنون مروان عبد المالك، ٢٠١٨، قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي واثرهما على النمو الاقتصادي في تركيا ١٩٧٠-٢٠١١، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١١٧، المجلد ٣٧، ١٨٧-١٩٣.
٩. خلف، عمار حمد، ٢٠١١، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٧، العدد ٦٤، العراق.
١٠. الصبيحي، علي نبع صايل ،أحمد وهيب حسن، ٢٠١١، السياسات الكلية في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٠) والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٧.
١١. نجادات، عبدالسلام، ٢٠١٠، الازمات المالية العالمية (الاثار والمسببات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد٢٧، ص ٢٥-٥٣.
١٢. زيني، محمد علي، ٢٠٠٩، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد العراق.
١٣. عبابنة، عمر يوسف عبدالله، ٢٠١١، الازمة المالية المعاصرة تقدير اسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.
١٤. الخزرجي، بشرى عاشور سلطان، ٢٠٠٨، "الاقتصادات النامية بين الازمات المالية وتحديات الاصلاح الاقتصادي" اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٥. عبادي، اثير عباس، ٢٠١١، الازمات في الاسواق المالية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٦. الفراجي، مصطفى فاضل حمد ضاحي، ٢٠١١، الازمة المالية لعام ٢٠٠٨ وانعكاساتها على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
١٧. المعموري، عامر عمران كاظم، ٢٠٠٩، فاعلية اداء الاسواق المالية في ظل الازمات الاقتصادية في بلدان مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. IMF, 1999, Global Repercussions of Crisis in Emerging Market and Other Conjunctural.
2. Gujarati, D., N., 2011, Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York, USA.
3. Maddala, G. S. & Lahiri, Kajal, 2009, Introduction to Econometrics Fourth Edition, England-London.

لمزيد من الاطلاع:

1. Goeltom M.S., 2009, The Impacts of Global Crisis on Indonesian Economy, Economic Cooperation and Development Review, Vol. 2, No. 2: 123-142.
2. Melten Inc. E, 2010, Global International Crisis and Turkey: Effects and Suggestion, Economic Studies Vol. XIX, No, 1: 101-117.
3. Rosa, M. Lastera and Geoffre, 2010, The Crisis of 2007-2009: Nature Causes, and Reaction, Journal of International Economic Law Vol. 13, No. 3**:** 531-550.
4. Kunt and Detragiache, the Determinates of Banking Crisis in Developing and Developed Countries, IMF. Staff Papers vol. 45, No, 1.
5. Manmohan S. Kumar, 2001, Global Financial Crisis, International Monetary Fund, Working Paper, WP/00/105.